



منظمة العمل العربية

التصنيف العربي المعياري

للمهن 2008

تقديم :

سبق لمنظمة العمل العربية أن أعدت التصنيف المهني العربي الموحد ، متضمنا أكثر من (1800) مهنة وعمل وبعد مشاورات موسعة ومناقشات ، تم إقراره من قبل الأجهزة الدستورية للمنظمة عام 1989 ، وتبع ذلك جهود للمنظمة لإقرار هذا التصنيف على المستوى القطري ونظراً لمضي عقدين على إصداره فقد أصبح بحاجة إلى تطوير غير أن تطويره كان يتطلب تمويلاً كبيراً لا تتحمله ميزانية المنظمة . وفي عام 2003 تقدمت المملكة الأردنية الهاشمية مشكورة بمبادرة تمثلت في طرح مشروع تطوير التصنيف المهني العربي على مؤسسة (GTZ) الألمانية على أن تتابع المنظمة سير الإنجاز وتتولى التشاور حوله عربياً واتخاذ إجراءات إقراره ونشره بعد إنجازه وهكذا تم تنفيذ التطوير **بمشاركة (159) خبيراً عربياً** يمثلون القطاعين العام والخاص في خمس بلدان عربية هي الأردن وسوريا وفلسطين ولبنان ومصر ، وتم تعديل تسميته ليصبح " **التصنيف العربي المعياري للمهن 2008** " واستحدث في هذا المشروع قرابة (1200) مهنة جديدة . وفور تسلمه تم احاطة أطراف الإنتاج والمؤسسات العربية ذات العلاقة بتاريخ 2008/4/6 بوضع المشروع على موقع منظمة العمل العربية على الإنترنت ، للاستفادة منه وموافاة المنظمة باي مقترحات وآراء لتعمل المنظمة على دراسة جميع المقترحات من خلال لجنة من الخبراء العرب تمت دعوتها خلال الفترة من 20 - 23 ديسمبر / كانون الأول 2008 تدارست خلالها جميع ما ورد إلى المكتب من مقترحات وأخذتها بعين الاعتبار لإدراجها مع التعديلات التي تتطلبها المواءمة بين مشروع التصنيف العربي و التصنيف الدولي الأخير .

وبما أن وثيقة مشروع **التصنيف العربي المعياري للمهن 2008** تم إعدادها وفقاً لهيكلية التصنيف الدولي المعياري للمهن لعام 1988 ، ولقيام منظمة العمل الدولية بمراجعة التصنيف الدولي المعياري للمهن 2008 وإدخال التعديلات على هيكلته ، ونظامه الرمزي ومحتويات أقسامه، وأجزائه، وأبوابه ، وفصوله ، وللحفاظ على التوافق بين التصنيفين العربي والدولي ، فقد تم تكليف مجموعة عمل من الخبراء العرب في هذا المجال ، عكفت على تحقيق المواءمة بينهما قدر الامكان ، مع مراعاة خصوصية المهنة واستخداماتها ومتطلباتها في المنطقة العربية ، قام فريق الخبراء بدراسة الملاحظات الواردة من بعض الجهات في الدول العربية على مشروع التصنيف العربي المعياري للمهن ، وأخذ بالمناسب منها إضافة للنسخة المعدلة وقام الفريق أيضاً بمراجعة وإعادة النظر في شق التصنيف من مشروع **التصنيف العربي المعياري للمهن 2008** ليكون أكثر موائمة من حيث الترميز والتسميات مع التصنيف الدولي المعياري للمهن 2008 على مستوى الأجزاء والأبواب والفصول .

ولتيسير عملية تبادل البيانات ومقارنتها بين التصنيفين المعياريين للمهن (العربي والدولي 2008) قام الفريق بإعداد جدولين للربط والمقارنة بينهما إذ اعتمد الجدول الأول التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 كأساس وحدد ما يقابله من التصنيف الدولي المعياري للمهن 2008، في حين اعتمد الجدول الثاني التصنيف الدولي المعياري للمهن 2008 كأساس وحدد ما يقابله من التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 ، وبعد متابعة مستمرة من قبل مكتب العمل العربي وفنييه المعنيين بالموضوع ومجموعة السادة الخبراء تم عرض المشروع بتعديلاته على الدورة غير العادية (14) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (القاهرة ، 2009/3/12) الذي أحاله بعد دراسته إلى الدورة (36) لمؤتمر العمل العربي مع التوصية بإقراره وبالفعل تم إقراره من قبل المؤتمر في دورته السادسة والثلاثين

(عمان ، ابريل / نيسان 2009) داعيا الدول العربية لتوفير ومواءمة تصنيفاتها الوطنية مع التصنيف العربي المعياري للمهن مسجلا شكره وتقديره للمختصين في مكتب العمل العربي لجهودهم في الإشراف والمتابعة لإعداد وإصدار هذه الوثيقة الهامة التي سيستفيد منها أطراف الإنتاج الثلاثة على المستوى العربي ، فهو أداة رئيسية في مجال تبادل المعلومات وانتقال الأفراد للعمل من قطر عربي لآخر عن طريق استخدام مسمى عمل بمدلول واحد ورمز موحد كما أن التصنيف يساعد الأجهزة المركزية للإحصاء عند جمع وتبويب ونشر نتائج التعدادات السكانية ومسوح القوى العاملة فضلا من أن جهات التعليم والتدريب ستكون بحاجة إلى هذا التصنيف لتطوير برامجها لمواكبة مستجدات وحاجات سوق العمل .

ويسعدني ونحن نضع وثيقة التصنيف تحت تصرف الدول العربية أن أسجل شكري وتقديري للخبراء العرب الذين قاموا بإعداده ومراجعته ، والشكر موصول إلى الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ) على دعمها وتمويلها ومباركتها تنفيذ هذا العمل الذي سيتم استخدامه كأداة عمل وطنية وقومية في معلومات سوق العمل وتحديد مستويات المهارة والأجور فضلا عن الاستخدامات الأخرى وذلك بصفة مشتركة عربيا ومتوافقة مع التصنيف الدولي المماثل ، مع الحفاظ على الخصوصية العربية .

ومع سعادتنا بهذا العمل الهام الذي يأتي متوافقا مع دستور وأهداف منظمة العمل العربية فإننا قد وضعنا مسئولية جديدة على أنفسنا في تنفيذ العديد من الورش والأنشطة والفعاليات لأطراف الإنتاج في الوطن العربي من ناحية ومع المؤسسات العربية والدولية ذات الصلة من ناحية أخرى للوصول إلى أفضل الصيغ التطبيقية السليمة لاستخدامات التصنيف العربي المعياري للمهن .

وبهذا نطلق هذه الوثيقة الهامة لتكون تحت تصرف المعنيين بالأمر. (وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) صدق الله العظيم .

أحمد محمد لقمان

المدير العام